لقاء موسع للجنة الانتخابات والشركاء الدوليين الداعمين

استعراض الخطوات والتحضيرات المنجزة لمرحلة القيد والتسجيل الالكتروني

صنعاء/ سبأ/..

عقد أمس بمبنى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لقاء موسع ضم الإخوة القضاة رئيس وأعضاء اللجنة والشركاء الدوليين الداعمين للعملية الانتخابية في اليمن وبحضور مدير مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بنعمر.

كرس اللقاء لمناقشة واستعراض جملة من القضايا المتصلة بالشأن الانتخابي وفي مقدمة ذلك الخطوات التي انجزتها اللجنة العليا للانتخابات في سبيل التحضير لمرحلة القيد والتسجيل الالكتروني خاصة بعد تسلم اللجنة لمجموعة من المعدات وأجهزة الحاسوب التي ستستخدم للسجل الانتخابي .

وفي بداية الاجتماع ألقى رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي كلمة رحب في مستهلها بالممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ وسفراء الدول الداعمة وكذا ممثلي الهيئات والمنظمات الدولية ،مشيرا إلى أن هذا اللقاء يأتي في سياق الاجتماعات واللقاءات التي تعقدها اللجنة لإطلاع المانحين على المراحل التي قطعتها اللجنة من حيث الإعداد والتجهيز والتحضيرات المتعلقة بالعملية الانتخابية وعلى وجه الخصوص السجل الانتخابي الالكتروني.

واستعرض القاضي الحكيمي المراحل التي نفذتها اللجنة في سياق التحضير للسجل الانتخابي الالكتروني بدءاً بإعداد موازنة لمشروع السجل اشترك في إعدادها اللجنة والأيفس والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والتي وصلت في بداية الأمر إلى ما يقارب 99 مليون دولار ثم انخفضت إلى 88 مليون تقريباً وذلك بعد تحديد الاحتياجات المطلوبة للمشروع بشكل دقيق ،مبيناً بأن اللجنة اتجهت فيما بعد إلى البحث عن الخيارات الدولية بشأن التجهيزات الفنية والمعدات المطلوبة من حيث الجودة والنوعية الممتازة وبما يتناسب مع حجم المشروع ويلبي التطلعات المنشودة في إعداد سجل انتخابي الكتروني جديد حيث تم الإعلان عن المناقصة الخاصة بالمعدات المطلوبة عبر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبنهاجن ورست المناقصة على شركة جيمالتو الفرنسية التي أوصلت إلى مخازن اللجنة2950 جهاز حاسوب من المعدات المطلوبة وقدرها 4860 جهازاً.

" الحكيمي: المرحلة القادمة تتمثل في استكمال الاعداد لاجراء التسجيل التجريبي لاختبار الأنظمة والمعدات

" ولد الشيخ يؤكد تواصل دعم البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لجهود إنجاح العملية الانتخابية

لافتاً إلى أنه يجري حالياً استكمال تجهيز مركز المعلومات الخاص بمشروع السجل الانتخابي الالكتروني من خلال إدخال الأنظمة والبرامج الخاصة بجمع البيانات بإشراف من اللجنة والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية الايفس ،بالإضافة إلى الشوط الذي قطعته اللجنة في إعداد الأدلة والاستمارات والوثائق الخاصة بالعملية الانتخابية بشكل عام .

وتناول رئيس اللجنة العليا للانتخابات في سياق حديثة الأهمية التي يمثلها السجل الانتخابي الالكتروني من جوانب متعددة منها كونه يعتبر مقدمة للسجل المدني ،موضحاً في هذا السياق بأن العمل في هذا الجانب يمضي بشراكة مع مصلحة الأحوال المدنية حيث تم الاتفاق معها على البيانات التي سيتم جمعها وتم إقرارها بالإضافة إلى أن المعدات التي ستستخدم في التسجيل الالكتروني والتي تقدر قيمتها من 22-20 مليون دولار ستنتقل إلى مصلحة الأحوال المدنية بعد الانتهاء من التسجيل الانتخابي .

وأوضح القاضي الحكيمي أن الخطوة القادمة التي ستنفذها اللجنة تتمثل في استكمال الإعداد لإجراء التسجيل التجريبي والذي يهدف إلى اختبار الأنظمة والمعدات وأجهزة الحاسوب ،فضلاً عن أعداد خطة العمليات والانتهاء من اختيار الشركة التي ستقوم بطباعة وتجهيز متطلبات حملة التوعية الخاصة بالسجل الانتخابي الالكتروني وعلى وشك الانتهاء من إعداد المواد التدريبية المتعلقة باللجان الانتخابية الذي يقدر قوامهم بنحو 45 ألف شخص ما بين اللجان الفنية والأساسية والإشرافية.

وبين الحكيمي الخطوات التي تمت بشأن الوظائف الخمس التي أعلنت عنها اللجنة نهاية مايو الماضي والتي أسفرت عن اختيار خمسة فنيين للعمل في مركز المعلومات الجديد التابع لمشروع السجل الانتخابي ،بالإضافة إلى أن إجمالي المتقدمين للعمل ضمن اللجان الفنية للتسجيل الالكتروني وصل إلى ما يقارب 160 ألف متقدم عبر الموقع الالكتروني للجنة وعبر فروعها في المحافظات في حين أن المطلوب 40 ألف شخص، لافتاً إلى النتائج التي خرجت بها اجتماعات اللجنة بممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية بشأن تشكيل اللجان .

وتطرق إلى التعديلات القانونية التي صدرت مؤخراً على القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته وما تمثله من أهمية في خدمة العملية الانتخابية ،مشيداً بدور الجهات المانحة دولاً ومنظمات لما قدموه من دعم لمشروع السجل الانتخابي الالكتروني .

وخلال الاجتماع تم عرض فيلم وثائقي مصغر بعنوان "يبدأ المستقبل ببصمة" تناول الخطوات والمراحل التحضيرية لإعداد السجل الانتخابي الالكتروني، حيث أشار رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية القاضي عبد المنعم الارياني إلى أن فكرة الفلم جاءت منذ اللحظات الأولى لدراسة تحديد الخيار الأنسب للسجل الانتخابي الجديد والذي تم إقراره على أن يكون سجلاً الكترونياً وذلك وفقاً لما خرجت به ورشة العمل التي نظمتها اللجنة بمشاركة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسة الأيفس في شهر يناير الماضي بعنوان الخيار الأنسب للسجل الانتخابي ، واستعرض القاضي الارياني الخطوات التي تلت ذلك من خلال الإعلان عن المناقصة الخاصة بالمعدات المطلوبة للتسجيل الالكتروني والتي أسفرت عن تأهل 3 شركات من بين 20 شركة ،وبين الارياني بان الفلم الوثائقي تضمن توثيق التجارب الميدانية لمشتريات النظام الالكتروني للسجل الانتخابي الذي نفذته الثلاث الشركات من خلال إجراء قيد وتسجيل تجريبي شمل 200 طالب وطالبة من مدرستي رابعة العدوية وبغداد تتراوح أعمارهم بين 13-12 عاماً واستمر على مدى يومين والذي هدف إلى إخضاع تلك الأجهزة إلى تقييم الفنيين لاختيار الأفضل ،وما تبع ذلك من خطوات تحضيرية .

بدوره هنأ الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ اللجنة العليا للانتخابات على كافة الخطوات المنجزة على صعيد التحضير للسجل الانتخابي الالكتروني ،مستعرضاً دور المانحين في دعم جهود وأنشطة اللجنة خلال المرحلة الحالية ،مؤكداً بأن البرنامج سيواصل تقديم كافة أوجه الدعم المطلوب لمساندة جهود اللجنة في أنجاح العملية الانتخابية.

من جانبه أشار مدير مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بنعمر إلى الدور الهام والكبير الذي تضطلع به اللجنة خلال هذه المرحلة ،مؤكداً على ضرورة مواصلة تقديم الدعم للعملية الانتخابية في اليمن .

عقب ذلك وقع رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ وممثلة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمارا هلمرست ساتشار على وثيقة إطار عمل الموارد المشتركة والذي تم الاتفاق على مراجعتها بشكل دوري وإجراء التعديلات عليها عند الضرورة بموافقة جميع الشركاء المنفذين.

هذا وقد قام رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات ومعهم ممثلو الجهات المانحة دولاً ومنظمات المشاركون في الاجتماع ونائب سفير سلطنة عمان بصنعاء بزيارة إلى مخازن اللجنة العليا للانتخابات ،حيث اطلعوا على المعدات التي وصلت إلى اللجنة وتشمل 2950 جهاز حاسوب من المعدات المطلوبة التي ستستخدم للتسجيل الالكتروني.

واستمعوا إلى شرح مفصل من قبل ممثل شركة جيمالتو الفرنسية عن طريقة عمل الأجهزة والتي تشمل كل وحدة منها على جهاز حاسوب وكاميرا وجهاز البصمة، مشيرا إلى أن هذه الأجهزة تعتبر من أحدث التقنيات المستخدمة في العمل الانتخابي الالكتروني.

"التعليم الفني" تزود مكتبات المعاهد بـ"2800" مرجع علمي

عبدالباسط النوعة

وزعت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني اكثر من "2800" مرجع علمي كمرحلة اولى على "68" معهدا موزعة على مختلف محافظات الجمهورية: وقال الدكتور عبدالحافظ ثابت نعمان وزير التعليم الفني لـ" الثورة " ان الخطوة تأتي في اطار خطة التحديث والتطوير التي تنتهجها الوزارة من اجل تحسين البيئة التعليمية للمدرسين والطلاب والباحثين في المعاهد الفنية والمهنية مع بدء العام الدراسي الجديد..

مشيرا إلى أن هذه المراجع شملت معاهد مهنية وتقنية وفي مجالات شتى منها صناعية وزراعية وبيطرية وتجارية وسياحية وبحرية بالاضافة الى مجلات لتدريب المرأة وهذه المراجع سوف تشكل وسائل دعم معلوماتية لكل المعنيين بالعملية التعليمية بالمعاهد الستهدفة.

مؤكدا أن هذه المراجع ستثري مكتبات المعاهد بالكثير سيما أن المعاهد الفرعية بالمعاهد بأمس الحاجة إلى تطوير وتحديث وهو الأمر الذي تضعه وزارته في سلم اهتماماتها كما تسعى الوزارة إلى إنشاء مكتبات في المعاهد الجديدة التي يتم تجهيزها حاليا..

لافتا إلى أن الوزارة سبق وان قامت بتوزيع اكثر من "45" الف عنوان من الكتب الفنية والمهنية وفي تخصصات مختلفة ووزعت جميعها على عدد كبير من المعاهد في مختلف المحافظات.

وزارة الصحة تعلن عن إمداد جميع المحافظات بكميات كبيرة من لقاح داء الكلب

صنعاء / سبأ

أعلن مصدر مسؤول بوزارة الصحة العامة والسكان ،أن الوزارة قامت ،أمس الأحد، بإمداد جميع محافظات الجمهورية بكميات كبيرة من لقاح داء الكلب، لمواجهة الطلب المتزايد لهذا اللقاح، والذي أصبح يمثل مشكلة في كثير من المحافظات، حد تعبير المصدر.

وطالبت وزارة الصحة العامة والسكان ،" السلطات المحلية بتحمل مسؤولياتها في محاربة الكلاب المسعورة وعدم تركها تسرح وتمرح وتهدد حياة المواطنين" .

وأشار المصدر ،في تصريح لـ(سبأ)، إلى أن حل هذه المشكلة يكمن في وضع حد لهذه الكلاب، مؤكداً أن السلطات المحلية هي الجهة المعنية بمحاربتها.

مساحة خضراء..

إيقاف دعم صندوق الضمان للمعاقين .. لماذا؟

فؤاد عبدالقادر

صندوق الضمان الاجتماعي للمعاقين .. أقامته الدولة ..وحرصت على دعمه وتنشيطه على أساس تقديم الخدمة الإنسانية للمعاق ..وهو صندوق تهتم به كل الدول كي تقدم من خلاله خدمات جليلة وإنسانية خلاقة .. وعندما تتوقف خدماته فلا يبقى أمام المعاق باب يطرقه إلا باب التسول ..بسبب الحاجة ..والشكوى إلى الله ..وبحرقة ..والله هو من سيفصل بينهم وبين من أغلق باب الضمان.

مبالغ محددة تدفعها الدولة من ميزانية محددة ..ومن خزينتها العامة تصرف مبالغ محددة للمواطنين شهرياً أو ما بين ثلاثة إلى أربعة أشهر وعندما يتوقف هذا الدعم الضمان من وزارة المالية .. هكذا مرة واحدة يفقد الصندوق نشاطه ..ويضيع المعاق ..فكيف يكون مصيره.

والواقع أن صندوق الضمان الاجتماعي للمعاقين .. قدم خدمات جليلة للمعاقين .. ويستقبل يومياً مئات المعاقين من جميع محافظات الجمهورية ..يقدمون شكاواهم وهمومهم .. فتقدم لهم الخدمات ..

لماذا يتوقف دعم المالية للصندوق .. بينما هناك ألف طريقة وطريقة لإيقاف الدعم .. بإمكان وزارة المالية ..ووزير المالية إيقاف الدعم عن جهات عديدة لا تستحق الدعم وتصرف لهم ملايين الريالات وهي ليست بحاجة لها .. أما صندوق المعاقين ..فلا، إننا نناشد سيادة الوزير ..بأن يعيد النظر في قرار إيقاف دعم صندوق المعاقين ..ونحن على ثقة بالوزير وبحكمته.

الأشول: التطبيق الفعلي لمخرجات الهيكلة التحدي الأبرز في المرحلة القادمة

صنعاء / سبأ/..

اختتمت أمس بصنعاء أعمال الفرق الاختصاصية المساعدة لإعادة هيكلة القوات المسلحة بحضور رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول ونائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن عبد الباري الشميري وعدد من مساعدي وزير الدفاع ورؤساء الهيئات ومدراء الدوائر ورئيس وأعضاء فريق الهيكلة والفرق الاختصاصية المساعدة.

وفي كلمة له في الحفل الذي أقيم بالمناسبة أشار رئيس هيئة الأركان العامة إلى أن حفل اختتام أعمال الفرق الاختصاصية المساعدة التي أنهت أعمالها بنجاح يأتي في خضم أفراح شعبنا بأعياد الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر .

موضحاً أهمية المرحلة التاريخية والفارقة في حياة شعبنا في كافة المجالات وفي مقدمتها المؤسسة الدفاعية التي تشهد اليوم تفاعلاً وطنياً على صعيد إعادة البناء والتنظيم والهيكلة على أسس علمية ووطنية ومهنية عسكرية بعيدة عن الولاءات والانتماءات الضيقة.

ولفت رئيس هيئة الأركان إلى أن إعادة الهيكلة كانت تمثل تحدياً بالغ الأهمية في ظل الظروف والأوضاع التي عاشتها وتعيشها بلادنا لتصبح هذه التوجهات اليوم حقيقة وإنجازاً وطنياً بفعل إصرار شعبنا وقيادته السياسية والعسكرية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية البناء الوطني الحقيقي المجسد للتغيير والسير قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

ونوه بالدور الكبير والفاعل الذي أسهمت به الفرق الاختصاصية من أجل إعادة الهيكلة وفقاً للأسلوب العلمي العسكري التخصصي والمهني.

مؤكداً أن التطبيق العملي والتنفيذ لمخرجات فرق الهيكلة المساعدة هو التحدي الأهم خلال المرحلة القادمة ويحتاج إلى جهد أكبر ووقت أطول لتجسيده وترجمته على الواقع العملي للقوات المسلحة.

وجدد رئيس الأركان الحرص على المضي قدماً في استكمال عملية إعادة بناء وتنظيم وهيكلة القوات المسلحة بناء وطنياً يجسد الوحدة الوطنية ..داعياً الجميع إلى الاستفادة من دروس الماضي وأن يبتعدوا عن تكرار الأخطاء وأن يعمل الجميع في ظل رؤية جديدة يسودها الإخاء والصدق.

فيما تطرق رئيس فريق إعادة الهيكلة العميد الركن ناصر علي الحربي في كلمته إلى الجهود الكبيرة التي بذلها مشرف وأعضاء الفرق المساعدة خلال ستة أشهر استطاعوا خلالها بالاعتماد على خبراتهم ومهاراتهم الذاتية إعداد مشروعات القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات وخرائط الانتشار العملياتي وفقاً لتقسيم مسرح العمليات.

وشدد العميد الحربي على ضرورة وضع مخرجات الفرق الاختصاصية في الاعتبار ورفعها للمصادقة عليها وإقرارها لإدخالها مرحلة التنفيذ والتطبيق وتفعيل دور الوثائق في الواقع العملي للقوات المسلحة حتى تتحقق الأهداف المرجوة من عملية إعادة الهيكلة.

بدوره أشار رئيس فريق الإسناد اللوجستي العقيد ركن دكتور فاروق حزام إلى النجاح الكبير الذي حققته الفرق الاختصاصية المساعدة رغم العوائق والصعوبات التي واجهت عملها.

فيما استعرضت كلمة مشرف الفرق الاختصاصية المساعدة العميد الركن حسين الروحاني خطوات وآليات عمل الفرق وما أنجزته من وثائق في كافة الجوانب العسكرية التخصصية

وفي نهاية الحفل قام رئيس هيئة الأركان ومعه نائب رئيس الأركان بتكريم رؤساء وأعضاء الفرق الاختصاصية المساعدة والخبرات الفنية العسكرية المساعدة ومنحهم الشهادات التقديرية تقديراً وعرفاناً بما قدموه وما اسهموا به من جهود وطنية مخلصة على طريق إعادة هيكلة وتنظيم القوات المسلحة وإنجاح هذه الخطوة والإنجاز التاريخي والوطني الهام.

مكونات نسائية تطالب بإشراك المرأة في صنع القرار بنسبة 30%

صادق السماوي

أكدت نائب أمين عام مؤتمر الحوار الوطني أفراح الزوبة أن وجود المرأة اليمنية في مؤتمر الحوار أعطى المؤتمر قيمة مضافة في المطالبة ليس بحقوق المرأة فحسب بل بحقوق الرجال والنساء والأطفال في مختلف محافظات الجمهورية .

وأشارت الزوبة في المؤتمر الصحفي الذي عقدته المكونات النسائية التي تضم اللجنة الوطنية للمرأة وجمعية رعاية الاسرة اليمنية وائتلاف معا لإشراك المرأة سياسيا وشبكة أمل وشبكة النساء المستقلات وشبكة فوز ومتطوعون من أجل حقوق النساء امس بصنعاء حول مشاركة النساء في تحقيق العدالة والديمقراطية:" إلى أن المرأة تشارك بفعالية كبيرة في مؤتمر الحوار وأحدثت تغييرا وتوازنا حقيقياً في جلساته من خلال تفاعلها وأثبتت حضورها الكبير في مختلف مكونات وفرق المؤتمر فضلا عن التصورات والأفكار التي قدمنها بخصوص الأوضاع في أمانة العاصمة والمحافظات".

من جانبها أكدت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة الدكتورة شفيقة سعيد أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التوعية بقضايا المرأة ودعمها خلال المرحلة الحالية ومناصرة قضاياها.. مشيرة إلى أن هناك محورين أساسيين يتطلب دعمها في المرحلة الراهنة هما وضع نسبة 30% لقضايا المرأة في الدستور القادم وكذا التأكيد على الكوتا النسائية في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتعميمها على الهيئات الثلاث " التشريعية والتنفيذية والقضائية بما لا يقل عن نسبة 30%.

وقالت إن اللجنة أعدت دراسة تقييمية حول مخرجات الجلسة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني وتحليلها لمعرفة مدى إدماج قضايا المرأة في توصيات فرق المؤتمر تبين فيها أن معظم الفرق استوعبت تلك المطالب والاحتياجات.

من جانبها أوضحت رئيسة مكون النساء الحزبيات في التحالف النسائي حسيبة شنيف أن هدف انشاء الائتلاف هو العمل من اجل يمن افضل مزيد من الشراكة والتشيك وتوحيد الجهود حول قضايا المراة و إشراك النساء في مواقع صنع القرار بنسبة لاتقل عن 30% في سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي لجنة صياغة الدستور وعلى مستوى الاحزاب السياسية ,وتضمين مطالب في مخرجات الحوار الوطني.

فيما تطرقت مستشارة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة وممثلة شبكة النساء المستقلات" فوز"هنا هويدي إلى اهمية الكوتا في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في مراكز صنع القرار.

وقالت هناك عدة اسباب للاخذ بنظام الكوتا اهمها القضاء على ظاهرة التمييز ضد المرأة وهي ضمان مشاركة منصفة للنساء تتلائم مع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليها في اغلب الدساتير وانسجاما مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة من ابرزها اتفاقية السيداو.

من جهتها قدمت الاخت هدى عون ورقة عمل بينت فيها مطالب النساء الحقوقية خلال المرحلة الانتقالية ومن مؤتمر الحوار الوطني والمتمثلة في المجال الاقتصادي من خلال توفير بيئة تحفز التمكين الاقتصادي للمرأة وإدماج المرأة في قضايا التنمية السياسية ,وفي مجال المشاركة السياسية من خلال صياغة منظومة دستورية داعمة لتمكين المرأة في الحياة السياسية اهمها التأكيد على تفعيل تمثيل المرأة في مختلف الهيئات وسلطات الدولة الثلاث بما لايقل عن 30%.وفي المجال الاجتماعي والثقافي من خلال مجانية والزامية التعليم في كافة مراحله وكذا مجانية الخدمات الصحية ايضا تأسيس نظام لتوفير الحماية للمرأة في مناطق النزاعات المسلحة والظروف الاستثنائية وتعزيز دور المراة في منظومة الحكم الرشيد ومجال مكافحة الفساد إلى جانب تعزيز دور المرأة العاملة في المجال الأمني وفي مجال إدارة الموارد الطبية وحماية البيئة.

بحث دعم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التكيف مع التغيرات المناخية

خليل المعلمي

ناقش الدكتور خالد الشياني رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة أمس مع فريق من البنك الدولي دعم تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التكيف مع التغيرات المناخية، وسير العمل في المشروع ومستوى الانجاز خلال الفترة السابقة.

وقد أشادت البعثة بمستوى الإنجاز المحرز وحثت على ضرورة الانتهاء من المرحلة الأولى من البرنامج في الوقت المحدد وهي نهاية شهر يوليو 2014م.

خلال اللقاء وتسلم رئيس الهيئة نسخة من وثيقة مشروع نظم المعلومات المناخية وتنسيق برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية المكون الأول من المرحلة الثانية من البرنامج من قبل البعثة..مثمناً الجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة البنك الدولي من أجل الوصول بالوثيقة إلى هذه المرحلة..وتطرق اللقاء إلى التقدم المحرز في الإعداد لبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية كإجراء تأقلم مع التغيرات المناخية المكون الثالث من المرحلة الثانية للبرنامج، حيث تم استعراض جهود الهيئة في الاعداد للبرنامج والتنسيق مع السلطة المحلية والمجتمعات في المناطق التي سيعمل المشروع فيها والتي تقع تحت إطار محافظات عدن والحديدة وحضرموت وشبوة والمتوقع أن يبدأ العمل في تنفيذ البرنامج بنهاية العام 2014م.

فريق التنمية يستضيف المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة

استضاف فريق التنمية الشاملة بمؤتمر الحوار الوطني أمس المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالله محمد متعافي وذلك للتعرف على نشاط الصندوق والمشاكل التي يعاني منها.

واستمع أعضاء فريق التنمية إلى عرض تفصيلي للمحات من الكارثة وإنشاء الصندوق والإنجازات والتدخلات التي قام بها والصعوبات التي تواجه صندوق إعادة إعمار محافظتي حضرموت والمهرة.

وأوضح أن التكلفة التقديرية للخسائر بلغت 1.8 مليار دولار حددت بموجب تقارير المنظمات الدولية واللجان المحلية وأن المرصود لدى وزارة المالية عند التأسيس 200 مليون دولار بما يعادل 42 مليار ريال.

وتطرق متعافي إلى بعض الانجازات التي حققها الصندوق منها استكمال أعمال الترميم لأكثر من خمسة آلاف بيت جزئي تأوي 48 ألف فرد، واستكمال أعمال البناء لحوالي (2000) بيت كامل تأوي أكثر من 20 ألف فرد وكذا توزيع وغرس قرابة 75 ألف فسيلة نخل على المحافظتين.

واستعرض بعض الرؤى والخطط التي تحتاج إلى قرار حاسم منها منظومة الإنذار المبكر للأمطار والسيول والمساهمة في إنشاء صندوق إعادة الإعمار للدولة كصندوق تنموي دائم بالإضافة إلى المتابعة والتنسيق لجعل مدينة المكلا مدينة مستعدة لمجابهة الكوارث عالميا وكذا المشروع الاستراتيجي لوادي حضرموت.

وتطرق متعافي إلى عدد من التحديات والصعوبات التي يعاني منها صندوق إعمار محافظتي حضرموت والمهرة من أبرزها تأخر وصول التعزيزات المالية.